روافد الظاهرة الاستبدادية في المنطقة العربية: بين المسوغات الثقافية ورواسب الموروث الديني المأزوم

Tributaries of the authoritarian phenomenon in the Arab region: between cultural justifications and the deposits of crisis religious heritage

تاريخ الاستلام : 2020/03/31 ؛ تاريخ القبول : 2022/01/11

ملخص

الاستبداد سمة تطبع الحياة السياسية العربية وتشكل نمطا محددا من العلاقات داخل المجتمع العربي، لقد وجهت للثقافة العربية الموروثة منها والمعاصرة انتقادات تحملها جزءا هاما من المسؤولية في ترسيخ الاستبداد واستمراره، جوهر النقد أن الظاهرة لا تعود إلى ممارسات الأنظمة السياسية وحدها بل يشترك فيه الموروث الثقافي الذي يجعل الفرد مهيأ لقبوله والتعايش معه مما يسهل للأنظمة أن تنهج سبيل التسلطية مادامت الثقافة العربية -رغم ما قدمته للبشرية- لم تتحرر من رواسب علقت بها من تراثها؛ ترتبط باخلاقية السلطة وأبويتها وذهنية الطاعة والخضوع لتخلق وضعا مركبا يزيد من تعقيده خطاب ديني مراوغ أضاع وسطية الإسلام بين دين الدولة الخادم للسلطة وبين دعاة التعصب الرافضين لصيغة الدولة الوطنية، هكذا صار لزاما على الجانب الايجابي من هذه الثقافة تصحيح ما انحرف منها.

الكلمات المفتاحية: الاستبداد؛ العالم العربي؛ الثقافة العربية؛ الموروث الديني؛ التعصب.

* د.سفيان فوكة

كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة امحمد بوقرة بومرداس (الجزائر)

Abstract

Authoritarianism is a characteristic of Arab political life and constitutes a specific model of relations within society. Arab culture has been criticized for assuming an important part of the responsibility for establishing and perpetuating tyranny. With some of these values it makes the individual ready to accept and coexist with despotism, which allows regimes to easily take the path of authoritarianism as long as Arab culture - despite what it has brought to the humanity - has not been freed from the sediments attached to it from its heritage; also the religious discourse based on fanaticism and which reject the formula of the national state has in turn complicated the Arab situation, and it has thus become essential that the positive side of this culture corrects the situation.

Keywords: Authoritarianism; Arab World; Arab culture; religious heritage; fanaticism.

Résumé

L'autoritarisme est une caractéristique de la vie politique arabe et constitue un modèle spécifique des relations au sein de la société. La culture arabe a été critiquée car elle assume une part importante de la responsabilité d'établir et de perpétuer la tyrannie. Avec quelques de ces valeurs elle rend l'individu prêt à accepter et à coexister avec le despotisme, ce qui permet aux régimes de prendre facilement le chemin de l'autoritarisme tant que la culture arabe - malgré ce qu'elle a apporté à l'humanité - n'a pas été libérée des sédiments qui lui sont attachés de son héritage; aussi le discours religieux basé sur le fanatisme et qui rejettent la formule de l'État national a compliqué a son tour la situation arabe, et c'est ainsi devenu primordial que le côté positif de cette culture corrige la situation.

Mots clés: Autoritarisme; monde arabe; culture arabe; héritage religieux; fanatisme.

* Sofiane Fouka, e-mail: fk.sofiane@yahoo.fr

© جامعة الاخوة منتوري قسنطينة 1، الجزائر 2022.

مقدمة

يعتبر الاستبداد سمة تطبع الحياة السياسية العربية، ويشكل بكل تعقيداته نمطا محددا من العلاقات داخل المجتمع العربي، غير أن بيئة الاستبداد تختلف من دولة عربية لأخرى حسب ظروف كل دولة تاريخيا واجتماعيا واقتصاديا فالنموذج الواحد للاستبداد السياسي العربي الحديث غير متوفر، لكن الملفت للنظر هو التشابه القائم من حيث المنطلق والنتائج في كل البلاد العربية، والاهم أن الميزة الأساسية له هو إعادة إنتاجه لنفسه وتكيفه مع الأوضاع من خلال التحكم في عوامل مختلفة تؤثر في المجتمع من دولة عربية لأخرى، مما يجعل من ذلك خطرا فعليا في وجه أي محاولة للتغيير والإصلاح.

في هذا السياق وجهت للثقافة العربية الموروثة منها والمعاصرة عدة انتقادات تحملها جزءا هاما من المسؤولية في ترسيخ الاستبداد واستمراره، جوهر هذا النقد أن الاستبداد العربي لا يعود إلى ممارسات الأنظمة السياسية وحدها بل يشترك فيه الموروث الثقافي للأمة العربية الذي يجعل الفرد العربي مهيأ لقبول الاستبداد والتعايش معه مما يسهل للأنظمة أن تنهج طريق التسلطية "فالثقافة العربية تعاني من العلاقات الاجتماعية التي تأخذ طابع الإكراه والقهر والتسلط"[1]، كما أنها مشبعة بروح العنف ومظاهره، وهذا الأخير يدخل في نسيج العملية التربوية وبالتالي فإن السمة التسلطية تعود أصلا إلى "الطبيعة الأبوية للمجتمع العربي"[2].

النتيجة المنطقية لهذا النقد هي أن المجتمع المنتج لهذه الثقافة والأفراد الموجودين في بيئتها مهيئين لقبول الاستبداد ومتواطئين في التعايش معه إنهم بذلك يتحملون جزءا من المسؤولية في وجوده واستدامته، غير أن هذا النقد الموجه للثقافة العربية وان حمل شيء من الصحة فتنقصه الموضوعية لتجاهله ظروف من تصفهم "بالمتواطئين" من أمية وجهل وفاقة، إنّ اعتبار الثقافة العربية وحدها سببا للاستبداد معناه إعفاء كل الأسباب الأخرى أو جزء منها على الأقل مما يبعدنا عن التشخيص الموضوعي السليم لكن رغم ذلك لا يمكن إعفاء هذه الثقافة كليا من ترسيخ الاستبداد وتبعاته ولا يمكن انكار روافد التسلطية في هذه الثقافة؛ فقد شاع في الموروث الثقافي والديني العربي عبارات توحي بتفضيل وجود طاغية لمدة عام على مرور ليلة واحدة من دون حكومة وحتى تداول مقولة "المستبد العادل" خوفا من الفراغ السياسي، إن شيوع هذا الرواسب السلبية من انماط التفكير إنما يرجع للظروف التاريخية المتسمة بالتوتر والصراع على السلطة وما يحمله من آثار سلبية على الامة والتي استمرت اثارها الى اليوم في ثقافتنا العربية.

كما لم تخلو التجربة العربية من الاستخدام السلطوي للدين سواء في العصر الاسلامي الاول او في الزمن الحالي الذي شهد ميلاد الدولة العربية القطرية الحديثة، فلا زالت الظاهرة قائمة لكنها غيرت من آلياتها لتتخذ صورا وأشكالا جديدة لا تنفصل عن التبرير المستمر للظاهرة الاستبدادية؛ فهي تتراوح من استخدام الشعارات الدينية الى اتخاذ بعض الحكام العرب ألقابا ذات إيحاءات دينية لإنتاج علاقة تحالف بين الحكم والمؤسسات الدينية للمحافظة على الوضع القائم وإعادة إنتاجه او لاكتساب هذه الانظمة المشروعية التي طالما افتقدت إليها.

هل يمكن للثقافة السائدة في المجتمعات العربية وما تحمله من رواسب الموروث الديني المتأزم أن تحمل في طياتها تسويغا للاستبداد ومبررا للانقياد والخضوع ؟

وللا جابة على هذه الاشكالية فانه سيتم اختبار صحة الفرضيات التالية:

- يقف وراء ظاهرة الاستبداد منظومة تربوية متكاملة تبدأ من التنشأة الأسرية وتمتد في شبكة العلاقات المجتمعية، يجمع بينها مفهوم الطاعة المبني على أخلاقية السلطة والمنتج للولاء والتبعية المنافية لاستقلال والمبادرة المعتمدة على الحرية.

- الثقافة العربية المترسبة عبر العصور تسببت في بلورت مفهوم حول العلاقة بين المجتمع والدولة مبرر على أساس ديني وأخلاقي يتجسد في ثنائية "حاكم فرد-رعية طائعة"، ليرسخ نسق فكري ينظر إلى السلطة السياسية باعتبارها حكرا على طبقة تختلف عن عامة الناس انفرادها بالسلطة هو حتمية مسلم بها.

- الظروف التاريخية لتطور الامة العربية والمتسمة بالتوتر والصراع المستمر على السلطة وما حمله من آثار سلبية على عامة الناس، دفع بترسيخ القبول بخيار الاستبداد على انه اخف الضررين خشية الفتنة.

أولا- الثقافة العربية وشبهة القابلية للاستبداد:

الثقافة مجموعة مكونات متطورة ومتغيرة باستمرار، مرنة ونسبية في نفس الوقت بسبب تغير الأحوال والأوضاع والأزمنة والعلاقات الداخلية والخارجية، فهي ليست جملة عناصر منغلقة صالحة لكل زمان ومكان ولكل مجتمع وبيئة كما أنها تشكل مرجعية للتفكير الفردي والعقل الجمعي على السواء[3]، فالثقافة هي صورة "تعبر عن هوية الأمة وفلسفتها ونظرتها الكلية إلى الوجود وإلى المعرفة وإلى القيم؛ أي إلى الله والإنسان والكون والحياة أو إلى المبدأ والمصير والغاية والرسالة"[4]، وبالنسبة للمجتمع العربي وإضافة إلى القيم والمفاهيم المتوارثة والمتراكمة على مدار التاريخ يعد كل من الدين الإسلامي واللغة العربية من أهم مكونات الثقافة العربية الإسلامية.

في الحالة العربية وبالنسبة لدولتها القطرية ومجتمعها المعاصر نجد انه ومنذ مطلع الخمسينات تبلورت ثقافة سياسية واجتماعية ودينية فئوية تبنتها جهات مختلفة متنافسة سعت إلى ربط المجتمع بها لتنفرد بالرأي والفعل دون غيرها، وفي النهاية سعت كل كتلة سياسية-ثقافية امتلكت مقدرات الدولة إلى تسخير قدرات هذه الدولة لخدمة ثقافتها، انها الظاهرة الاستبدادية المقصود بها "الانفراد بإدارة شؤون المجتمع السياسي من قبل فرد أو مجموعة أفراد دون بقية المواطنين الذين لهم حق المساهمة في السلطة والتداول عليها وإدارتها، فيكون الانفراد بالحقوق المشتركة أي السلطة والحكم واحتكارها بغير وجه حق"[5]، ويرى "عبد الرحمن الكواكبي"(1854-1902م) أن الاستبداد[6] هو:

"..صفة للحكومة المطلقة العنان فعلا أو حكما، التي تتصرف في شؤون الرعية كما تشاء بلا خشية حساب ولا عقاب محققين، وتفسير ذلك كون الحكومة إما هي غير مكلفة بتطبيق نصوصها على شريعة أو على أمثلة تقليدية أو على إرادة الأمة، وهذه حالة الحكومات المطلقة أو هي مقيدة...لكنها تملك بنفوذها إبطال قوة القيد بما تهوى ...وأشدّ مراتب الاستبداد التي يتعوّذ بها من الشيطان هي حكومة الفرد المطلق الوارث للعرش، القائد للجيش، الحائز على سلطة دينية..."

يبّن " الكواكبي" أن الحكومة المستبدّة تتخذ عدة أشكال، فمنها حكومة الفرد المطلق الذي تولّى بالغلبة أو بالوراثة، وحكومة الجماعة المنتخبة أو الفرد المنتخب غير المسؤول والحكومة الدستورية التي تفرّق بين السلطات "التشريعية والتنفيذية " لكن لا تنتفي عنها صفة الاستبداد ما لم يقم هذا الشكل على مراقبة الأمة.

وفي صميم طغيان هذا الطابع الثقافي الأحادي المغلق انبثقت فكرة زعامة الفرد الذي اختُزل الوطن والفكر في شخصه "فالسلطة الثقافية المطلقة لمثل هذا الوضع سلطة مشوهة منعزلة، قاتلة للإبداع[7]، وفي هذا النمط الثقافي العربي والذي لم يبدأ حديثا بل له جذوره وروافده يقول "نصر حامد أبو زيد" (1943-2010م)[8]:

"...تغلغل الاستبداد في تفاصيل حياتنا من وطأة تاريخ طويل... فالأب مستبد يقهر الزوجة والطفل باسم تماسك الأسرة، والمعلم يقهر التلميذ في المدرسة باسم حق المعلم في التبجيل والتوقير، والرئيس يقهر المرؤوسين باسم الضبط والربط والنظام، ورجل الدين يقهر المؤمنين باسم السمع والطاعة، والحاكم يقهر شعبا بأكمله باسم التصدي للأخطار الخارجية؛... صار الوطن معسكرا".

واليوم في العالم العربي يبدو أن الثقافة حسب التعاريف المتقدمة تعاني بدورها؛ لكن منذ أمد ، يقول "محمد عابد الجابري"(1935-2010م)[9]:

"...الوضعية التي تعانيها الثقافة العربية اليوم هي وضعية الصراع بين الحداثة والتراث لكنها ليست مشكلة خاصة بالثقافة العربية وحدها، فبعض الثقافات تعاني من نفس المشكلة اليوم ،لكن الثقافة العربية اشد معاناة وذلك نظراً لظروف تاريخية هي ظروف الاستعمار وما خلفه من بنى وعلاقات تمكن الغرب من تكريسها من خلال الهيمنة الاقتصادية والاختراق الثقافي الذي بدأ منذ القرن التاسع عشر إلى اليوم، هذا التواصل الغير متكافئ تحول إلى تبعية ولم تغير حكومات الاستقلال من هذا الواقع بل كرسته وحافظت على تبعية لمراكز الهيمنة باسم التحديث وضرورات التنمية كما حافظت على القطاع التقليدي باسم الأصالة لضرورات سياسية كما دعمت ثقافة التقوقع من أجل مصالح آنية وهمشت الثقافة كما مارست ضغوطات سياسية فطغت الأيديولوجية على العلم".

ذهنية الطاعة والخضوع في الثقافة العربية أو التبعية مقابل الحرية والاستقلال:

نجد أن قبول المجتمع العربي المعاصر بحكام مستبدين إنما يقف وراءه منظومة تربوية متكاملة تبدأ من الأسرة وتمتد في شبكة العلاقات السياسية، وفي هذا النمط من العلاقة هناك عامل مشترك واحد يجمع بين ثلاث مستويات هي:

- "الأب"على مستوى الأسرة ؛
- "القائد الأعلى"على مستوى الوطن؛
- "الإله" ؛

هذا العامل المشترك هو مفهوم "الطاعة" الذي ينتج الولاء والتبعية؛ وعندما يحدث الخلط بين هذه المستويات وتصير "الطاعة" هي القيمة الأولى في المجتمع تنتفي الإرادة وينحسر الاختيار الحر، هنا يرى "هشام شرابي" (1927-2005م) أن "التبعية" أو "الاستقلال الذاتي" هما نظامي قيم مما يشكل احتماليين ممكنا الحدوث حسب وجود ظروف مواتية لأحدها:

- **الاحتمال الأول**: تبعية مرتكزة على الخضوع والطاعة وتنهض على "أخلاقية السلطة"؛
- **الاحتمال الثاني**:استقلال ذاتي قائم على "الاحترام المتبادل والعدالة" ويعتمد على الحرية.

الملاحظ أنه في التعبير عن الوضع العربي شعار العائلة العربية هو نفسه شعار التربية المدرسية وهو "على الولد أن يكون مطيعاً" وهو شعار المسؤول في العمل وعلى مستوى أكبر هو شعار أصحاب السلطة السياسية؛ فهو أحد أهم القيم السائدة في المجتمع العربي، ولا يختلف معظم الباحثين الاجتماعيين في كون "المنظومة التربوية" السائدة في المجتمعات العربية هي سبب رئيس من أسباب تأخر هذه المجتمعات، و"المنظومة التربوية" تعني هنا "نظام القيم الذي يخترق العلاقات الاجتماعية وينعكس في نظم التربية والتعليم وقواعد الضبط والسلوك الاجتماعي"[10].

هنا يمكن القول أن روح التبعية التي تنتجها هذه القيم التربوية تؤدي لنتيجة مزدوجة، فهي من جهة تنهض على "أخلاقية السلطة" ومن جهة أخرى تقبل القمع باعتباره أداة طبيعية للانضباط الاجتماعي، وفي هذا يرى "الجابري" أن حركة التنوير العربية المدافعة عن حرية الإنسان العربي ومسؤوليته لم تكرس في الحياتين اليومية والسياسية العربية، بل إن ما تكرس هو مضمون الولاء للسلطة الذي تم نشره والترويج له، كما أنه –الجابري- يذهب لأبعد من ذلك باعتباره أن الفعل السياسي العربي يسير إلى "المماثلة بين الآلهة والأمير"[11].

مهما يكن فالثقافة العربية المترسبة عبر العصور السابقة غير مستثناة عند البحث في جذور الاستبداد، كونها تسببت في بلورت نظرة خاصة حول العلاقة بين المجتمع والدولة جرى تبريرها على أساس ديني وأخلاقي تجسدت في "حاكم فرد-رعية طائعة"، ليرسخ في اللاوعي العربي نمط من التفكير ينظر إلى السلطة السياسية باعتبارها حكرا على طبقة تختلف عن عامة الناس والحصول على السلطة هو حتمية لأشخاص دون آخرين حسب الهوية والوراثة[12].

المثقف والسلطة في العالم العربي؛ بين التبعية والصراع:

المثقف هو إنسان ذو فكر وذو ملكة تمكنه من الفهم وترتيب المقاصد والحاجات التي يتطلبها واقعه أكثر من غيره، ولا شك في أن هناك ما يميز المثقف العربي باعتبار أن ثقافته تتحدد في هويته وتراثه؛ كما نجده ومنذ عصر النهضة قد انفتح على معارف الغرب ومناهجه ومدارسه وكما في السابق ظهرت إشكاليات عديدة لديه وحوله تجسدت في مواجهته للواقع الذي يعيش فيه[13]، ولعل ابرز هذه الإشكالات التي تطرح هنا هي علاقة المثقف العربي بالسلطة.

يمكن النظر لسمات هذه العلاقة في العصر الحديث من زوايا عدة أهمها استقلالية المثقف العربي من الناحية الاقتصادية، فمع تحوّل النشاط الثقافي إلى قطاع اقتصادي في المجتمع الرأسمالي استطاع المفكر الغربي مناهضة التسلط، أما في العالم العربي ومع دخول الكثير من دوله في مرحلة التحول نحو "الليبرالية الاقتصادية" بقي القطاع الثقافي الخاص أسير السلطة، لقد استمرت الرقابة والتضييق والسيطرة على القطاع الثقافي من خلال قوانين الصحافة وعلى دور النشر وتوزيع الكتاب مما عقد علاقة المثقف بالسلطة في أكثر الأقطار العربية وجعل الإشكالية ذات جوهر سياسي لا يمكن التصور من خلالها تعاونا مفيدا وبناء لخدمة المجتمع والسير به نحو الحرية، في مثل هذه الظروف التي لا تقبل التعدد في الصيغ والأساليب في علاقة المثقف العربي بالسلطة؛ يجد المثقف العربي نفسه بين التبعية للنخبة الحاكمة أو الصراع معها ليعتبر معارضا فهذه النخب تريد أن تجعل منه "مجرد واجهة" لتمرير أفكارها ولخدمتها في الداخل والخارج[14].

يمكن القول أن تبعية المثقف العربي للنخب الحاكمة بعد تحقيقها الاستقلال جعل منه

مساهما في تحول الدولة الوطنية إلى دولة تسلطية، فالنخب الثقافية العربية نفسها المفترض أن تقود التغيير وأن تبشر به وأن تعبئ المجتمع المدني وراءها، كانت بنفسها جزء من النخب الحاكمة، ولا يبدو أنها مستعدة للعب دور محفز لتغيير تعرف أنه سيطالها حتما[15]، وأما تلك التي اختارت المعارضة فهي "أشد هلعاً من الجماهير الفقيرة ؛ فهي مثلها تعاني وتئن من ظلم السلطة الفردية وجورها... ومن ثم فإن كل شكل من أشكال الثقافة المنتجة إنما هو شكل مشوه ضعيف غير قادر على المواجهة والحياة "[16].

الثقافة الأحادية والاستبداد الأصولي؛معضلة الجهل المقدس:

نقبل سماحة الإسلام ونسلم بها دون ريب ولعل ما توصل إليه المسلمون من قمة التواصل الحضاري في الأندلس لدليل واضح على إمكانية التعدد والتعايش، لكن اليوم يعرف العالم العربي والإسلامي موجات واسعة من التعصب والتطرف تدل على انتشار نمط ثقافي مخالف، وجه الإشكال فيه زعمه الارتباط بتعاليم الإسلام وانطلاقه منها! لكن إذا كان النص هو النص ؛ فلا شك أن الاختلاف يتعلق حتما بالفهم، فهل ما نعيشه اليوم هو ثقافة التعصب؟

إن مناهضة الاستبداد السياسي يستدعي بالضرورة رفض كل أشكال الاستبداد الأخرى لا سيما إذا كان محتملا أن تتحول بدورها إلى استبداد جديد، فهل التعصب والتطرف والأصولية الدينية من أوجه الاستبداد ؟

يقصد بالتعصب "Prejudice" الاقتناع حتى التسليم المطلق بفكرة ما ؛ انطلاقا من عدم مناقشتها أو الحوار حولها، بحيث تصبح هي "الحقيقة المطلقة" وما عداها هو "الخطأ المطلق"، والتعصب بهذا المعنى نقيض التسامح ونقيض الحرية، والشخص المتعصب لا يقر لنفسه بحرية العدول عن أفكاره ولا يقر للآخرين بحرية تداول أفكارهم والتعبير عنها، والمتعصب ميّال للتطرف واصطلاح التطرف هو الأكثر شيوعا للإشارة إلى الجماعات الإسلامية خاصة التي تلجأ إلى استخدام أسلوب العنف المسلح ضد خصومها لتحقيق أهدافها[17].

والتعصب جوهر الأصولية "Fundamentalism" التي تقوم على التسليم المطلق بأن العودة إلى الأصول –وهي ممثلة في نصوص لا تقبل إلا تفسيرا وحيدا- هو الطريق الوحيد لتحقيق البعد الغيبي وهو إرضاء الرب وانجاز البعد الدنيوي أي الخلاص من الأزمات الراهنة، والأصولية بهذا المعنى لا تنحصر في بعض فرق الإسلام السياسي بل تتعداها إلى المتشددين في الديانات الأخرى، وإن بدا الرجوع إلى الأصول والتمسك بالثوابت أمرا محمودا بل واجبا؛ فان وجه السلبية هنا هو تجميد النصوص رغم إمكانية تطويرها عند اصطدام الأصول بالواقع[18]، يقول الدكتور "يوسف القرضاوي"[19]:

> "بعض الأفراد والفئات منا، تنتهج نهج التشدد والغلو ولا سيما مع الآخر، أي مع المخالفين في الدين أو المخالفين في المذهب أو المخالفين في الفكر أو المخالفين في السياسية. ونهج الغلو والتشدد مكروه بمقتضى الفطرة، مذموم بحكم الدين... ومن الحق أن يراجع الناس أفكارهم ومواقفهم واجتهاداتهم، على ضوء المستجدات وفي إطار الثوابت التي لا تتغير بتغير الزمان والمكان، كما قال علماؤنا بوجوب تغيير الفتوى بتغيير موجباتها، فقد توجب هذه المراجعة تغييرا في مضمون بعض المقولات، وقد توجب تغييرا في أسلوبها وقد توجب تغييرا في ترتيبها في سلم الأولويات..".

هكذا تخلق الأصولية معضلتها بأن تجعل من تصورها النصي عن التنظيم الاجتماعي تصورا مقدسا لا سبيل للحوار حوله ، هنا ستصير كل التصورات الأخرى على خطأ ، ويتحول تنظيم المجتمع بالجبر والإكراه بدل الحوار وهذا لا يخرج بدوره عن دائرة الاستبداد والتسلط.

تزداد خطورة التعصب والتطرف باحتكار أحد الأطراف للإسلام كدين وكحقيقة، وهو المقوم الأمثل -وربما الوحيد- لوحدة الأمة، إن الربط بين الحركات الأصولية -وليست كل الجماعات الإسلامية أصولية مدانة - وبين الإسلام كفكر وكمنهج حياة يؤدي إلى رفض ودفع هذا الأخير بدفع هذه الجماعات في حال إخفاقها، وهي اليوم لا تبدو أنها قادرة على تخطي أنموذج "الدولة–الأمة" وإعطاء البديل المنتظر، إن مشكلة هذه الفئة هي مع نفسها قبل أن تكون مع الآخر، لأنها تجهد جهدها في تحقيق نهضة اليوم بلباس الأمس دون تغيير، كما أنها تعادي كل تيار فكري يخالفها وقد تصل إلى حد التكفير، لاعتقادها أن أي اختلاف معهم هو اختلاف لشرع الله وهذا ما نقصده باحتكار الحقيقة التي هي لب الثقافة الأحادية.

وفضلا على صراعها مع الدولة نجد هذه الجماعات الأصولية في صراع وتنافر ثقافي سياسي أفقي فيما بينها؛عمودي بينها وبين التوجهات العلمانية وحتى الوطنية ،غير أنه –الصراع والتنافر- بين التوجهات الدينية غير الأصولية والوطنية بحاجة إلى المراجعة، لأنه لا تناقض بين الدين والوطنية فالوطنية دفاع عن الجغرافيا حسب الدكتور "علي شريعتي" (1933-1977م) فأيّ جغرافيا سيدافع عنها المسلم إن لم يكن مدافعا عن مقدسات ديار الإسلام ؟[20].

حتى لا تتهم كل التيارات الإسلامية بالتعصب فان مظاهر التنافر والشقاق بين العديد من التوجهات الثقافية والسياسية المتعددة في البلاد العربية؛ مرده لأحادية الثقافة والسعي نحو فرضها دون سواها، هذا الصراع سمحت به الدول القطرية وغدته حتى صارت الحالة العربية أمام " تمزق شديد في النسيج الفكري والاجتماعي داخلها؛ ثم بين الدول العربية، وليس هناك من يشك في أن التباين في الوحدة الفكرية بين التيارات الثقافية للواقع الراهن أشد خطورة وتغايراً مما كان عليه سابقا"[21].

ثانيا-معضلة الاستخدام السلطوي للدين الإسلامي:

في كتابه "الإنسان بين الجوهر والمظهر" يقول"إريك فروم" (1900-1980م): "الدوافع الدينية هي مصدر الطاقة الدافعة للرجال والنساء لإنجاز تغيير اجتماعي جذري ويترتب على هذا أنه يستحيل الوصول إلى مجتمع جديد إلا إذا حدث تغيير عميق في الضمير الإنساني"[22]، وفي دور الدين المزدوج وأثره على الشخصية الإنسانية يواصل: "الناس...يمكن أن يقودهم دينهم إلى تنمية نوازع التدمير أو روح المحبة، إلى تنمية النزوع للتسلط والسيطرة أو روح التكافل والتضامن، إلى تنمية قدراتهم العقلانية أو إصابتها بالشلل"[23].

بهذا يظهر أن توجيه الشعور الديني من شأنه التأثير على المجتمع،هنا يزيد من حساسية الحالة العربية أن الدين الإسلامي يتعدى وظائف الدين التقليدية ليحمل تطلعات الدولة ،ولقد أدركت النخب الحاكمة في العالم العربي أهمية استخدام الدين في تثبيت شرعيتها وفرض هيمنتها منذ أمد فسعت لتوجيه الشعور الديني الشعبي، بصياغة أخرى يمكن تفسير لجوء الأنظمة السياسية إلى الدين كقوة فوق طبيعية كأداة لاكتساب الشرعية لأنه يحتل مكانة جوهرية في شخصية وسلوك الإنسان عامة والمسلم خاصة، مما يجعله أداة مناسبة في صوغ تفكير وسلوك الأفراد وتوجيههم نحو طاعة القوى

المستبدة بالحكم، يحدث هذا في الوقت الذي يرفض فيه المسلم إمكانية منح الدين أي شرعية للاستبداد، لكنه بعدم تصديقه لذلك يخالف واقعه[24].

ومم لا شك فيه أن العلاقة المتميزة بين السلطة والدين كانت العنصر الرئيس في إضفاء الشرعية على القوة القهرية التي كانت تقوم عليها الدولة وتحتكرها في علاقتها مع رعيتها سابقا، وكانت كذلك العنصر الحاسم في توليد الاحترام والتقديس للقانون، الذي يفترض استخدام القوة[25]، "فالملك والدين أخوان توأمان، لا قوام لأحدهما إلا بصاحبه، لأن الدين أس الملك وعماده، والملك حارس الدين، فلا بد للملك من أسه ولا بد للدين من حارسه، لأن ما لا حارس له ضائع وما لا أس له مهدوم...ولا يجتمع رئيس في الدين مُسِر ورئيس في الملك مُعلَن في مملكة واحدة قط، إلا انتزع الرئيس في الدين ما في يد الرئيس في الملك، لأن الدين أس والملك عماد، وصاحب الأس أولى بجميع البنيان من صاحب العماد"[26].

رواسب من خطاب وتجربة العهد الإسلامي الأول:

بعيدا عن دولة النبوة وعن تجربة الخلافة الراشدة التي مالبث ان تحول الملك بعدها عضوضا يقدم لنا التاريخ الإسلامي صورا متعددة اقترن فيها تبرير الاستبداد السياسي بالدين ومنها خاطب "أبو جعفر المنصور" (714-757م) في الرعية يوم عرفات حيث قال[27]:

> "أيها الناس إنما أنا سلطان الله في أرضه، أسوسكم بتوفيقه وتسديده، وأنا خازنه على فيئه، أعمل بمشيئته وأقسمه بإرادته وأعطيه بإذنه، وقد جعلني الله عليه قفلاً إذا شاء أن يفتحني لأعطياتكم وقسم فيئكم وأرزاقكم فتحني، وإذا شاء أن يقفلني أقفلني، فارغبوا إلى الله أيها الناس وسلوه في هذا اليوم الشريف.. أن يوفقني للصواب ويسددني للرشاد ويلهمني الرأفة بكم والإحسان إليكم ويفتحني لأعطياتكم وقسم أرزاقكم بالعدل عليكم إنه سميع مجيب".

ورغم أن الإسلام كدين جاء لتحرير الإنسان وخلاصه وهو لا يختصر علاقة الإنسان بالله في العبودية بصورها المحدودة فقط ،إلا أن الخطاب الديني في مراحل مختلفة عرفتها الأمة يتوجه نحو اختزال العلاقة السابقة في بعد واحد وهو كون "السلطان ظل الله في أرضه"[28]، هنا وفي سياق هذا البعد الأوحد يتحقق الوصل مع الاستبداد، فالمستبد السياسي يرتكز على هذا البناء النفسي للدين والله بحيث لا يعود هناك فرق بين الله والسلطان، كما يبن نفس التاريخ انه في مراحل منه وصل تبرير الاستبداد لدرجه إيهام عامة الناس بإسقاط صفات الله على السلطان[29]، ونجد أثرا لذلك عند العباسيين والفاطميين الذين رفعوا خلفائهم من مرتبة القداسة إلى مرتبة التأليه، يقول الشاعر "ابن هانئ الأندلسي" (937 - 973م) في الخليفة الفاطمي "المعز لدين الله" (931-975م):

ما شئت لا ما شاءت الأقدار	فاحكم فأنت الواحد القهـــــار
وكأنما أنت النبـــــي مـحمد	وكأنما أنصارك الأنصـــــار
ندعوه منتقماً عزيزاً قـــادرا	غفار موبقة الذنوب صفوحـا
أقسمت لو لا دعيت خليفـــة	لدعيت من بعد المسيح مسيحا

ويبدو أن المماثلة بين الحاكم والإله -حسب تعبير الجابري- تبقى قائمة اليوم في المخيال العربي -أو جزء منه على الأقل- فليس من الغريب أن نجد تكرارا لفعل "الأندلسي" في هذا العصر، إذا علمنا انه قيل في الرئيس المصري "جمال عبد الناصر" (1918-1970م)[30]:

بشراي إن صلاح الدين قد عـاد وأصبحـت هـذه الأيـــــــام أعيـادا

أجمال مالك من بين الأنــام أخ في الشرق والغرب ممن ينطق الضاد

لو كان يعبد من بين الأنــام فتى كنـــا لشخصـك دون النـــــاس عبّادا

وبين عصرين؛ بقيت إمكانية الجمع بين الدين والدولة قائمة في التصور العربي-الإسلامي نظرا لتوطن مرحلة النبوة والدولة الراشدية في المخيال العربي بعمق، غير أن التاريخ الإسلامي والواقع العربي يظهران جليا وقوع خلط متعمد بين "الحاجة إلى وجود سلطة باعتبارها أمرا ضروريا لتسيير شؤون الرعية المسلمة وبين قبولها ولو كانت مستبدة"[31]، بما يغيب فرضية أكثر صحة ومنطقية هي ضرورة السلطة مع ضرورة عدالتها.

لقد شاعت في الواقع العربي المسلم ومنذ زمن ؛عبارات توحي تفضيل "وجود طاغية لمدة عام على مرور ليلة واحدة من دون حكومة" أو الإيحاء إلى قاعدة أخف الضررين باعتبار أن "الحاكم ولو كان ظالما خير من الفتنة وانحلال المجتمع"، أو حتى مقولة "المستبد العادل"، فتغطية الاستبداد بغطاء العدل الذي يضمنه الدين يبرر التفرد بالسلطة مادامت تضمن الدين نفسه ومصالح المجتمع وبذلك يضيق هامش المعارضة خوفا من الفراغ السياسي[32].

إن شيوع هذا التفكير السلبي إنما يرجع للظروف التاريخية المتسمة بالتوتر والصراع على السلطة وما يحمله من آثار سلبية على عامة الناس، مما يدفعهم للقبول بخيار الاستبداد على انه اخف الضررين خشية الفتنة.

ولما كانت الحكمة من العقل تمييز الحق من الباطل، فإنه يظهر جليا أن تفكير "العقل العربي" بهذه الصورة وإضفاء الشرعية الدينية عليها وعدم سعيه لبعث الحكم الصالح ؛يعكس مأساة الذهنية العربية المراد لها الخضوع لعقلية الجبر -المرفوضة من الإسلام- هنا يصح قول الفيلسوف "رينيه ديكارت" (1596-1650م): "لا يكفي أن يكون للمرء عقل، بل المهم هو أن يحسن استخدامه"، هكذا ندرك أن الأزمة هي كذلك أزمة "العقل العربي" ، فلا غرابة إذن في استمرار الاستبداد إذا سلمنا أنه عدو للحرية، والحرية تنطلق من العقل والعقل هنا خاضع مكبل!

الاستخدام السلطوي المعاصر للدين الإسلامي:

في العهد الحديث نجد الاستخدام السلطوي للدين لا يزال قائما لكنه غير من آلياته ليتخذ صورا وأشكالا جديدة لا تختلف في الجوهر عن تبرير الحكم الاستبدادي، وصور ذلك متعددة منها استخدام الشعارات الدينية لترسيخ السلطة وتثبيت الحاكم، يدخل ضمن ذلك اتخاذ بعض الحكام العرب ألقابا ذات مضامين وإيحاءات دينية مع عدم الإيمان الحقيقي بها، وذلك لإنتاج علاقة تحالف بين الحكم والدين أو المؤسسات الدينية للمحافظة على الوضع القائم وإعادة إنتاجه[33]، فاستخدام الدين من قبل الأنظمة العربية يرجع أساسا لمنحه إياها المشروعية التي طالما افتقدت إليها، بالإضافة لما تم

تبيانه حول المشروعية التقليدية في البلاد العربية واعتبار الدين من أركانها نجد أن الدين الإسلامي لم يقتصر استعماله من قبل الملكيات العربية بل كذلك من قبل الجمهوريات باعتباره من عناصر تكوين الهوية الوطنية والقومية ومرجعا أساسيا للأمة العربية، هكذا يقول الباحث "عبد الإله بلقزيز"[34]:

> "حاولت السلطة السياسية شرعنة نفسها بالدين على نحو يفهم منه أن مبدأ الحكم فيها هو تطبيق تعاليم الإسلام، لا يتعلق الأمر هنا بالنص الدستوري على أن الإسلام هو دين الدولة على ما نجد في الأغلب الأعم في الدساتير العربية، ولا يتعلق الأمر بان الشريعة الإسلامية هي مصدر من مصادر التشريع المدني على ما نجد أيضا في نص غير دستوري، بل يتعلق بتبرير وتسويغ السلطة القائمة بالقول إنها مستمدة من حق ديني، أي أن التذرع بالدين يجعل من السلطة في العالم العربي سلطة فريدة ومميزة".

تثبيتا لهذا يمكن أخذ الأمثلة الثلاثة التالية:

أ- حالة المملكة العربية السعودية: فتاريخها يدل على وجود ارتباط متين بين الدولة والدين منذ الاتفاق التاريخي بين الإمام "محمد بن سعود"(1710-1765م) والشيخ "محمد بن عبد الوهاب" (1703- 1792م) عام 1744م[35]، وفي سياق التحالف بين الحكم والمؤسسة الدينية فإن الخطاب الرسمي السعودي يؤكد على أن المملكة تقوم من حيث المنهج والتطبيق على الإسلام عقيدة وشريعة ومنهج حياة.

ب-الحالة المصرية: اتخذ فيها الرئيس المصري "أنور السادات" (1918-1981م) لقب "الرئيس المؤمن" و"رب العائلة المصرية"، كما لم تخلو سياساته من التوظيف الأيديولوجي للدين لخدمة سياسة الانفتاح الاقتصادي التي بدأها في مصر، لقد ساهم هذا التوظيف في تبرير الغنى الذي حققه الانفتاح لبعض رجال الحكم وحلفائهم[36].

ج-النظام الملكي المغربي: حرص من جهته على ضمان الطاعة المطلقة للملك والاستحواذ على سلطات إضافية باتخاذ الملك "الحسن الثاني" (1929-1999م) لقب "أمير المؤمنين" والتمسك بنسب الأسرة المالكة المتصل بأهل البيت، وقد جاء في دستور المغرب الصادر في 31 جويلية 1970 في بابه الثاني المنظم للملكية ما يلي[37]:

> "الملك أمير المؤمنين والممثل الأسمى للأمة، ورمز وحدتها وضمان دوام الدولة واستمرارها، وهو حامي حمى الدين والساهر على احترام الدستور الأسمى، وهو الضامن لاستقلال البلاد وحوزة المملكة من دائرة حدودها الحقة".

لقد سلكت بعض الأنظمة العربية مع هذه السياسة بعدا آخر، هو تجفيف منابع التدين الايجابي وفي محاربتها للأصولية جرفت معها كل دعوة صادقة لإحياء الإسلام الصحيح، فهمشت بذلك المنهج الوسطي، وشجعت إسلام الخرافات والأضرحة لأنه موال لها[38]، فالملاحظ في الخطاب المستخدم من قبل الأنظمة الحاكمة تكريسه للإسلام الشكلي والتدين الطقوسي مما يبعد الناس عن الواقع الاجتماعي بانصرافهم إلى قضايا خرافية لا نفع فيها، فالأثر العميق للدين في النفوس ولو كان محرفا يولد روح الانسجام مع الأوضاع القائمة ولو كانت ظالمة، ليصير الدين المنزل لتحرير الناس أداة ممتازة للاستعباد والتخدير بعد أن يفقد وظيفة تنمية الروح النقدية والنفس المفكرة المتدبرة فيعاد بذلك إنتاج الاستبداد دون مقاومة، فالهروب إلى الدين المحرف بعيدا عن الواقع

الاجتماعي يبعد الناس عن المشاركة السياسية كحق[39].

الظاهر أنه ليست الأنظمة السياسية وحدها من يستخدم الدين للوصول لأهدافها، ففي ظل الصراع على السلطة بين الأنظمة الحاكمة ووالجماعات الإسلامية تبلورت مواقف متداخلة، ويمكن استخدام عبارة "الإسلام السياسي" للتعبير عن طبيعة التوظيف الإيديولوجي للدين الإسلامي من أجل تحقيق رهانات سلطوية[40] غاية هذا الاستخدام من قبل بعض الجماعات الإسلامية هو الاستيلاء على أجهزة الدولة أو الدولة نفسها كأداة لتنفيذ البرامج الرامية لإقامة "دولة إسلامية" حسب منظورها الخاص، فغني عن القول أن القمع الذي مورس تجاه الجماعات الإسلامية المتشددة من قبل أنظمة الحكم العربية مكّن هذه الفئة من أن تبني قواعدها وسط ثقافة أحادية إقصائية معادية للانفتاح والديمقراطية.

كذلك يسوقنا الحديث عن علاقة الدين بالاستبداد في الحالة العربية للتطرق لما يسمى "بفخ الانتخابات لمرة واحدة" في المجتمعات الإسلامية، فعادة ما يستعمل هذا المفهوم لتخويف الفئات المجتمعية من ارتقاء جماعات إسلامية متشددة سدة الحكم في الدول العربية، كما يستعمل لتبرير تدخل قوى خارجية في دعم النظم التسلطية وهو يقوم على أن دعوى فتح المجال السياسي سيؤدي إلى وصول قوى إسلامية متشددة للحكم ؛ومن ثم الاستبداد به والقضاء على فرص التداول السلمي على السلطة وامتداد الآثار السلبية لذلك خارج الحدود الوطنية والقومية[41]، وقد وجد هذا التخوف ما يدعمه في الواقع العربي، وان كان من حق الجماعت الإسلامية المطالبة الشرعية والسعي السلمي للوصول إلى السلطة في ظل التضييق المسلط عليها، غير أن المشكل المطروح هنا هو ما يعبر عنه "راشد الغنوشى" رئيس "حركة النهضة الإسلامية" في تونس بقوله:

> "الإسلامي بصفة عامة واقع في مفارقة عجيبة؛ فهو من ناحية ضحية القمع والإقصاء العلماني ولذلك فهو يطالب بالحرية وقد يعتمد حتى على مبادئ حقوق الإنسان والمنظمات الإنسانية في الضغط على الحكام المستبدين، ولكن كأني به هو الآخر يحمل عقلية إقصائية لخصومه أو هو يخشى تلك الحرية التي يطالب بها ولذلك بمجرد أن يظفر بها حتى يخنقها ويضيق نطاقها".

ومن دون مناقشة طبيعة العلاقة بين الديمقراطية والإسلام؛ يمكن القول أن هناك من الإسلاميين من يصرح بموقفه إزاء الديمقراطية -وهي النقيض السياسي للاستبداد- كالسيد "حسين فضل الله" (1935-2010م)[42]:

> "كإسلاميين لا نعتبر أن الديمقراطية هي الخط الذي يعطي الشرعية للقضايا المطروحة في حياة الناس ولا سيما إذا كانت هذه القضايا تتصل بالتشريع لأننا نعتبر أن الناس لا دخل لهم في مسألة التشريع".

وفي الربط بين الدين والسلطة والاستبداد يرى الأستاذ "شوقي جلال" أن اقتران طاعة ولي الأمر بالولاء للعقيدة يعني أولوية الروحي على الزمني وأن السلطة الجامعة بين السلطتين الزمنية والدينية إنما تعلو فوق حرية الإنسان؛ وبذالك تشكل أساساً للاستبداد[43]، وتتحقق هذه النتيجة في ظل إسلام محرف -باعتبار الحقيقي راعي للبشرية- ليكون أكبر متضرر في هذه الحالة هو الدين والأمة معا ليعاد إنتاج الاستبداد سواء تحت حكم الأنظمة الحالية أو تحت حكم بعض الجماعات الإسلامية المتشددة إن هي وصلت للسلطة.

الخاتمة:

على رغم ما قدمته الثقافة العربية للبشرية إلا أنها لم تتحرر كلية من جوانب سلبية علقت بها من تراثها وترتبط بروافد التسلط والأبوية، لتخلق هذه الثقافة الأحادية وضعا مركبا لا ينقصه التعقيد: دولة وصيّة تهمش المجتمع وتعتبر مواطنيها رعايا وقصّر، ومشروع جماهيري يستتبع تهميش المجتمع، ونظام عالمي يقدم المصالح على المبادئ، فلا مجال إلى دمقراطة المنطقة ونشر قيم الحرية والعدالة إلا إذا كان هناك يقين لدى قطاع واسع من المواطنين أن الديمقراطية المعادية للاستبداد هي أفضل نظام حكم وضعي متاح، مهما اعتراه من عيوب أو نقائص وهو ما يفتح الطريق نحو التساؤل عن مرونة الطلب على الديمقراطية في العالم العربي والذي لا يمكن ادراكه الا اذا تم تجاوز روافد الظاهرة الاستبدادية في المنطقة من المسوغات الثقافية أولا ثم ضرورة تجاوز رواسب الموروث الديني المأزوم واشكالاته المعاصرة ثانيا.

ان الخطاب الديني المراوغ قد أضاع وسطية الإسلام بين دين الدولة الخادم للسلطة وبين دعاة التعصب الديني الرافضين لصيغة الدولة الأمة؛ إن دخول الدولة العربية في المواجهة مع هذه الجماعات أطال عمر الاستبداد السياسي من باب أفضلية استمرار النظم المستبدة على احتمالات الفوضى والخراب؛ ولا شك أن التلاعب بالدين والعقيدة أمر بالغ الخطورة إن أفلتت السيطرة عليه، فالنظم القائمة على "الحقّ الإلهي المقدّس" كانت الأشد قسوةً عبر التاريخ البشري، فالمنظومة الأخلاقية القائمة على الحق المطلق والمبنية على الخضوع والانقياد من قبل الرعية، تُعد أحد أخطر أشكال السلطة لما فيها من عنف وإرهاب، وفي الحروب الدينية والطائفية أمثلة عن ذلك، في هذه المجتمعات تنتفي العقلانية وتهيمن العقيدة المطلقة، مما يفتح الباب لانتشار "العنف المقدّس" في سبيل الله والعقيدة والموجّه ضد المخالفين الكفرة.

لا بد من الإشارة هنا أن المقصود مما سبق إيضاح العلاقة بين الاستبداد وبين الأوجه السلبية المحسوبة على الثقافة العربية ومكوناتها؛ فلا يعني ما تقدم أن الثقافة العربية كلّها أو جلّها سلبيّة أو أن أي تمسك بالثوابت هو من الرجعية، بل صار لزاما على الجانب الايجابي من هذه الثقافة تصيح ما انحرف منها، وكون الخطاب الديني في الحالة العربية روح هذه الثقافة وعمادها، فانه حسب الدكتور "يوسف القرضاوي" وفي زمن العولمة صار عليه تبني الخصائص التالية[44]:

- يؤمن بالوحي ولا يغيب العقل؛
- يحرص على المعاصرة ويتمسك بالأصالة؛
- يدعو إلى الروحانية ولا يُهمل المادية؛
- يتبنى العالمية ولا يغفل المحلية؛
- يستشرف للمستقبل ولا يتنكر للماضي؛
- يتبنى التيسير في الفتوى والتبشير في الدعوة؛
- ينادي بالاجتهاد ولا يتعدى الثوابت؛
- ينكر الإرهاب الممنوع ويؤيد الجهاد المشروع؛
- يحفظ حقوق الأقلية ولا يحف على الأكثرية؛
- ينصف المرأة ولا يجور على الرجل.

المراجع:

1) علي أسعد وطفة، بنية السلطة وإشكالية التسلط التربوي في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ،1999 ،ص 23.

2) إيليا حريق، "التراث العربي والديمقراطية، الذهنيات والمسالك"، المستقبل العربي، بيروت: العدد 251 ،يناير 2000، ص 24.
3) حليم بركات، المجتمع العربي في القرن العشرين: بحث في تغير الأحوال والعلاقات، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000، ص 629.
4) يوسف القرضاوي، ثقافتنا بين الانفتاح والانغلاق، القاهرة: دار الشروق، 2000، ص19.
5) محمد جمال طحان، الاستبداد وبدائله في فكر الكواكبي، دمشق: اتحاد الكتاب العرب، 1992 ،ص 22.
6) عبد الرحمن الكواكبي، طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد، دمشق: دار المدى، 2002، ص ص23 –24.
7) حسين جمعة ،"المثقف العربي وآفاق الواقع"، مجلة الفكر السياسي، دمشق: العدد 20، خريف 2004، ص59.
8) نصر حامد أبو زيد، "تفكيك الاستبداد هل هو ممكن؟"، جريدة النهار، لبنان، عدد 2006/01/10.
9) محمد عابد الجابري، الثقافة العربية اليوم ومسألة الاستقلال الثقافي في وحدة الثقافة العربية وصمودها بوجه التحديات، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1997، ص 13.
10) هشام شرابي، النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي، السويد: دار نلسن،2001، ص90.
11) محمد عابد الجابري، العقل السياسي العربي: محدداته وتجلياته، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1990،ص352.
12) انظر كلا من:
- عبد الله العروي، مفهوم الدولة، بيروت: دار التنوير، 1998، ص 90.
- رضوان السيد، الجماعة والمجتمع والدولة، بيروت: دار الكتاب العربي، 1997، ص412.

13) حسين جمعة، المرجع السابق الذكر، ص55.
14) الحبيب الجنحاني، "علاقة المثقف العربي بالسلطة"، المجلة العربية لحقوق الإنسان، العدد4، 1997، ص39.
15) أنظر كلا من:
- حسن أبو طالب، "ثلاثية الإصلاح والحريات والمعرفة"، التقرير الإستراتيجي العربي 2003-2004، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية.
- الحبيب الجنحاني، "علاقة المثقف العربي بالسلطة"، المجلة العربية لحقوق الإنسان، العدد4 ، 1997، ص 49.

16) حسين جمعة، المرجع السابق الذكر، ص61.
17) محمد نور فرحات، "الأصولية وحقوق الإنسان قراءة في بعض الإشكاليات الثقافية لفاعلية حقوق الإنسان في المجتمعات العربية"، المجلة العربية لحقوق الإنسان، المرجع السابق الذكر، ص ص 122-123.
18) المرجع نفسه، ص ص 125-126.
19) يوسف القرضاوي، "خطابنا الإسلامي في عصر العولمة"، المجلة العلمية للمجلس الأوروبي للإفتاء والبحوث، دبلن، العدد 03، جوان 2003، ص257.
20) محمد خالد عمر، "الهوية وتفاعل العروبة والإسلام"، مجلة الفكر السياسي، دمشق: العدد 17 خريف- شتاء 2002، ص 288.
21) حسين جمعة، المرجع السابق الذكر، ص65.

22) اريك فروم، الإنسان بين الجوهر والمظهر، (ترجمة سعد زهران)، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1989، ص125.
23) المرجع نفسه ،ص 127.
24) غسان سلامة، "أين هم الديمقراطيون"، في كتاب: غسان سلامة (محرر)، ديمقراطية من غير ديمقراطيين، بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،1995، ص12.
25) برهان غليون، نقد السياسة؛ الدولة والدين، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1991، ص 32.
26) محمد عابد الجابري، العقل الأخلاقي العربي؛ دراسة تحليلية نقدية لنظم القيم في الثقافة العربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2001، ص ص155–156.
27) محمد عابد الجابري، المرجع السابق الذكر، ص 338.
28) نصر حامد أبو زيد، نقد الخطاب الديني، القاهرة: مكتبة مدبولى، 1995، ص 116.
29) حسن حنفي، "قراءة جديدة للكواكبي في: طبائع الاستبداد ومصارع العباد"، وجهات نظر، القاهرة، العدد 37، فبراير 2002، ص 26.
30) الأبيات مأخوذة من مذكرات الشيخ "عبد الحميد كشك" الصادرة تحت عنوان: "قصة أيامي" وهذا الجزء منها مأخوذ من: عبد الحميد كشك، "قصة أيامي-الحلقة 42"، جريدة الشروق الأسبوعي، الجزائر، العدد718، 2006/06/18.
31) غسان سلامة، المرجع السابق الذكر، ص 13.
32) أنظر كلا من:
- عاطف العقلة عضيبات، الدين والتغير الاجتماعي في المجتمع العربي الإسلامي؛ دراسة سوسيولوجية في الدين في المجتمع العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1990، ص 144.
- محمد عابد الجابري، الخطاب العربي المعاصر؛ دراسة تحليلية نقدية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1992، ص 102.
- الطاهر لبيب، "علاقة المشروع الديمقراطي بالمجتمع المدني العربي"، في كتاب: علي خليفة الكواري (محرر)، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000، ص 204.
33) انظر: صادق جلال العظم، نقد الفكر الديني، ط9، بيروت: دار الطليعة، 2003، ص ص 6-8.
34) عبد الإله بلقزيز، "الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي: العوائق والممكنات"، في كتاب: علي خليفة الكواري (محرر)، المرجع السابق، ص143.
35) انظر: حليم بركات، المرجع السابق الذكر، ص 491.
36) عاطف العقلة عضيبات، المرجع السابق الذكر، ص ص 147-148.
37) دستور المملكة المغربية الصادر في 31 جويلية 1970، الباب الثاني، المادة 19، الفصل 19.
38) يوسف القرضاوي، المرجع السابق الذكر، ص258.
39) أحمد كمال أبو المجد، "حول الخطاب الديني المعاصر"، وجهات نظر، القاهرة، العدد 38، مارس 2002، ص7.
40) بومدين بوزيد، "الفكر العربي المعاصر وإشكالية الحداثة"، في كتاب: قضايا التنوير والنهضة في الفكر العربي المعاصر، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999، ص 26.
41) تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2004: نحو الحرية في العالم العربي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، عمان: المطبعة الوطنية، 2005، ص 66.

42) وليد نويهض، "الإسلاميون والدولة والمسألة الديمقراطية"، في كتاب:الحركات الإسلامية والديمقراطية؛ المواقف والمخاوف المتبادلة، الكويت: دار قرطاس للنشر، 2000، ص ص46-49.
43) شوقي جلال، العقل الأميركي يفكر: من الحرية الفردية إلى مسخ الكائنات، القاهرة: مكتبة مدبولي، 2000، ص ص 21–25.
44) أنظر: يوسف القرضاوي، المرجع السابق الذكر، ص285 وما بعدها.

كيفية الإستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA :
سفيان فوكة، (2020)، **روافد الظاهرة الاستبدادية في المنطقة العربية: بين المسوغات الثقافية ورواسب الموروث الديني المأزوم**، مجلة العلوم الانسانية، العدد 47(المجلد أ)، الجزائر : جامعة الاخوة منتوري قسنطينة، ص.ص 01-16.